النسخ غير القانوني للكتب العلمية بين طلاب الجامعات السعودية
دراسة تحليلية

أ.د/ عبد الواحد بن حمد المزروع
أستاذ الأنظمة، بكلية الشريعة والقانون، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

https://doi.org/10.65728/1625-000-022-004

المستخلص

موضوع البحث: النسخ غير القانوني للكتب العلمية بين طلاب الجامعات السعودية: دراسة تحليلية.

أهداف البحث:

١. تحليل أسباب النسخ غير القانوني من خلال استكشاف الأسباب الجذرية وراء انتشار النسخ غير القانوني للكتب العلمية بين طلاب الجامعات السعودية، وذلك عن طريق دراسة العوامل المؤثرة مثل الأسعار، والوعي القانوني، وضغوط الدراسة.

٢. تقديم توصيات استراتيجية، عبر تقديم مجموعة من التوصيات المستندة إلى النتائج المستخلصة، والتي من شأنها تعزيز حماية حقوق النشر، وتوفير بدائل قانونية مناسبة للطلاب، وبالتالي دعم الأمانة الأكاديمية وجودة التعليم في الجامعات.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستكشافي، حيث يعتمد على الدراسة النظرية الموسعة لموضوع الدراسة بالإضافة إلى الدراسة المسحية الاستطلاعية للتطبيق على مجتمع الدراسة، ويتضمن البحث مرحلتين رئيسيتين: الأولى تركز على بناء الإطار النظري من خلال تحليل القوانين المحلية والدولية ومراجعة الأدبيات السابقة لتحديد الفجوات البحثية.

وتتضمن المرحلة الثانية دراسة استطلاعية عبر استبانة إلكترونية شارك فيه ٤٣٦ من طلاب وطالبات الجامعات السعودية لتحديد الأسباب وراء النسخ غير القانوني.

أهم النتائج:

توصلت الدراسة إلى تسعة نتائج رئيسية اشتملت على انتشار ظاهرة النسخ غير القانوني للكتب الجامعية بين طلاب الجامعات السعودية، وانخفاض الوعي بالجوانب القانونية مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث، بالإضافة إلى استنتاج أهم الدوافع للنسخ غير القانوني.

أهم التوصيات:

اقترحت الدراسة مجموعة توصيات مقابل النتائج التي توصلت إليها، حيث ركزت التوصيات

على تقديم حلول عملية لعلاج الظاهرة من خلال آليات لنشر الوعي بين طلاب الجامعات السعودية من خلال كافة أطراف العملية التعليمية.

الكلمات المفتاحية: حقوق الملكية الفكرية، النسخ غير القانوني، رؤية المملكة ٢٠٣٠، المملكة العربية السعودية.

Abstract:

Research topic: Illegal Copying of Academic Books Among Saudi University Students: An Analytical Study.

Research objectives: First Objective: "Analyzing the Causes of Illegal Copying", this research aims to explore the root causes behind the prevalence of illegal copying of academic books among Saudi university students by examining influential factors such as pricing, legal awareness, and academic pressures. Second Objective: "Providing Strategic Recommendations", the research aims to offer a set of recommendations based on the findings to enhance copyright protection, provide suitable legal alternatives for students, and thereby support academic integrity and the quality of education in universities.

Methodology: This research adopts both inductive and exploratory approaches, relying on an extensive theoretical study of the research topic, as well as a survey-based exploration study applied to the target population. The research includes two main phases: the first focuses on building the theoretical framework by analyzing local and international laws and reviewing previous literature to identify research gaps. The second phase involves an exploratory study conducted through an electronic questionnaire, in which 436 Saudi university students participated, to determine the reasons behind illegal copying.

Results: The study reached nine main findings, including the widespread phenomenon of illegal copying of university books among Saudi university students, a low level of awareness regarding legal aspects, and statistically significant differences between males and females. Additionally, the study identified the key motivations for illegal copying.

Recommendations: The study proposed a set of recommendations based on the findings, focusing on providing practical solutions to address the phenomenon through mechanisms to raise awareness among Saudi university students, and involving all stakeholders in the educational process.

Keywords: Intellectual Property Rights, Illegal Copying, Saudi Vision 2030, Kingdom of Saudi Arabia.

مقدمة

في ظل التقدم السريع في مجال التعليم والتكنولوجيا، أصبحت قضايا حقوق النشر وحمايتها من التحديات المحورية التي تواجه الأنظمة القانونية حول العالم (Adomako 2024)، وفي المملكة العربية السعودية، يشكل النسخ غير القانوني للكتب العلمية بين طلاب الجامعات إحدى القضايا التي تستدعي اهتمامًا خاصًّا؛ إذ إن هذه الظاهرة تعكس تعقيدات تتعلق بحقوق النشر والملكية الفكرية، ولها تأثيرات عميقة على جودة التعليم والأمانة الأكاديمية (Alsaleh 2024).

ويُقصد بالنسخ غير القانوني للكتب العلمية: استخدام الطلاب للمواد الأكاديمية دون الحصول على إذن من المؤلفين أو الناشرين، مما يشكل انتهاكًا لحقوق النشر (Vi-glioni 2024). هذه الممارسة لا تؤثر فقط على المؤلفين من الناحية الاقتصادية، بل تمتد تأثيراتها إلى النظام الأكاديمي ككل، مما يؤدي إلى تقليل الحوافز للإبداع وتطوير محتوى أكاديمي جديد (Chen 2024)، كما تساهم هذه الظاهرة في تقويض الأمانة الأكاديمية وتعزيز ثقافة غير قانونية أو أخلاقية بين الطلاب، ومعالجة مشكلة النسخ غير القانوني للكتب العلمية تتماشى بشكل مباشر مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث تسعى إلى بناء بيئة تعليمية توفر موارد تعليمية قانونية وموثوقة وتعزز من القيم الأكاديمية الصحيحة، من خلال تحسين جودة التعليم وتعزيز الابتكار، بما في ذلك حماية حقوق النشر وتحقيق التوازن بين الحقوق القانونية والحاجة إلى الوصول إلى المعرفة (الزهراني ٢٠٢٤).

تمثل حقوق النشر جزءًا أساسيًّا من الملكية الفكرية التي تعنى بحماية الأعمال الإبداعية وضمان حقوق المؤلفين والناشرين (Gyedu 2024). وفي المملكة العربية السعودية، تشكلت الأطر القانونية لحماية حقوق النشر من خلال نظام تشريعي يتضمن قوانين متعددة (السواط ٢٠٢١). ومن أبرز هذه القوانين، نظام حماية حقوق المؤلف الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٤١) بتاريخ ٢ رجب ١٤٢٤هـ، والذي يهدف

إلى تنظيم حقوق المؤلفين وحمايتها من أي استخدام غير قانوني، ويحدد هذا النظام حقوق المؤلفين ويشمل بنودًا تتعلق بمدة الحماية، حقوق الاستنساخ، والتوزيع، والعرض العلني للأعمال المحمية (وزارة التعليم ٢٠٢١). كما يشمل النظام العقوبات المقررة للانتهاكات، والتي قد تتراوح بين الغرامات المالية والسجن، إلا أن فعالية هذه القوانين في مواجهة النسخ غير القانوني للكتب العلمية بين الطلاب تتطلب تحليلًا دقيقًا لمدى تطبيق هذه النصوص القانونية ومدى تأثيرها في تحقيق الأهداف المرجوة (الزهراني ٢٠٢٤). وقد توجهت المملكة العربية السعودية لتوسيع نطاق حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال طرح مشروع نظام حماية الملكية الفكرية والذي طرح للاستطلاع على المنصة الوطنية منصة تفاعل من تاريخ ٢٠٢٣/٤/٥ وحتى ٢٠٢٣/٥/٤م.(١)

ومن المسلم به أن النسخ غير القانوني للكتب العلمية بين الطلاب يؤدي إلى تأثيرات سلبية متعددة على النظام الأكاديمي (Alghamdi 2023)، منها:

1-أنه يساهم في تقليل جودة المواد التعليمية المتاحة للطلاب، حيث يؤدي استخدام النسخ غير القانونية إلى انتشار مواد غير محدثة أو غير دقيقة، مما يؤثر على مستوى المعرفة والمهارات المكتسبة (Feldman 2024).

2-أنه يضعف حوافز المؤلفين والناشرين لتطوير محتوى جديد، حيث يعتبرون النسخ غير القانوني تهديدًا مباشرًا لاستثماراتهم في البحث والإنتاج الأكاديمي (Izyumenko 2024).

3-أنه يعزز ثقافة غير قانونية بين الطلاب؛ حيث قد يعتادون على استخدام المواد الأكاديمية دون احترام حقوق النشر، مما يساهم في نشر عادات غير قانونية تؤثر على الأمانة الأكاديمية وسلوكيات الطلاب بشكل عام (وزارة الثقافة والإعلام ٢٠٢١) .

(١) يهدف مشروع نظام الملكية الفكرية إلى تحسين البيئة التشريعية للملكية الفكرية وتحديد المبادئ العامة وتنظيم أنشطتها وتعزيز الأسس النظامية لها كما يهدف النظام إلى تحقيق التناغم والانسجام بين الأنظمة التخصصية، وتعزيز الوضوح والشفافية في الإجراءات المتصلة بالملكية الفكرية.

وتواجه الأنظمة القانونية العديد من التحديات في تطبيق قوانين حقوق النشر بشكل فعال (وزارة العدل ٢٠١٩). من بين هذه التحديات، الوعي الثقافي والقانوني والمستوى الأخلاقي بين الطلاب، بالإضافة إلى أن تطبيق القوانين يتطلب جهودًا تنسيقية بين الجهات القانونية والجامعات والمؤسسات التعليمية لضمان تنفيذ فعَّال(Nguyen 2024). وقد تكون هناك أيضًا صعوبة في رصد ومراقبة الانتهاكات، خاصة في ظل الانتشار الواسع للتكنولوجيا الرقمية وتوفر الموارد الأكاديمية على الإنترنت (الغايش ٢٠٢٤)، (فلاتة ٢٠٢٠)؛ لذا، يتطلب الأمر تطوير استراتيجيات متكاملة تشمل تحسين الأنظمة القانونية، وتعزيز الوعي القانوني بين الطلاب، وتطوير آليات رقابة ومتابعة فعالة (Luo 2024).

تتمثل أهمية هذا البحث في المحاور التالية:

1- تعزيز أخلاقيات الأمانة الأكاديمية: يساعد البحث في فهم الأسباب التي تدفع الطلاب إلى النسخ غير القانوني للكتب العلمية، مما يساعد الجامعات والمؤسسات التعليمية على وضع سياسات أكثر فاعلية لتعزيز أخلاقيات الأمانة الأكاديمية.

2- الارتقاء بجودة التعليم: يسلط البحث الضوء على أحد أهم روافد جودة التعليم من خلال تدقيق مصادر المعلومات والتشجيع على الأصالة والابتكار.

3- نشر الوعي القانوني: يدعم البحث أنشطة رفع مستوى الوعي القانوني بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس حول حقوق النشر والملكية الفكرية، مما يساعد على تقليل انتشار النسخ غير القانوني ويعزز ثقافة احترام الملكية الفكرية في الأوساط الأكاديمية.

4- تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في التعليم والابتكار: يساهم البحث في دعم جهود المملكة لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، من خلال تطوير سياسات وتشريعات تُعزز بيئة تعليمية مستدامة تُشجع على الابتكار وتوفير الموارد التعليمية القانونية للطلاب، مما يعزز دور التعليم في بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

ويستهدف البحث هدفين رئيسيين، هما :

١ – تحليل أسباب النسخ غير القانوني: يهدف البحث إلى استكشاف الأسباب الجذرية وراء انتشار النسخ غير القانوني للكتب العلمية بين طلاب الجامعات السعودية من خلال دراسة العوامل المؤثرة مثل الأسعار، والوعي القانوني، وضغوط الدراسة.

٢ – تقديم توصيات استراتيجية: يهدف البحث إلى تقديم مجموعة من التوصيات المستندة إلى النتائج المستخلصة، والتي من شأنها تعزيز حماية حقوق النشر، وتوفير بدائل قانونية مناسبة للطلاب، وبالتالي دعم الأمانة الأكاديمية وجودة التعليم في الجامعات.

كما يناقش البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى انتشار النسخ غير القانوني للكتب العلمية بين طلاب الجامعات السعودية؟

2- كيف تؤثر الفروق النوعية بين الذكور والإناث على ممارسات النسخ غير القانوني للكتب الجامعية؟

أولًا: الإطار النظري:

يتضمن الإطار النظري خمسة محاور رئيسية تتضمن: الملكية الفكرية في اللغة العربية، والملكية الفكرية اصطلاحًا، والمفهوم القانوني للملكية الفكرية، والحقوق القانونية للمؤلف، وصور التعدي القانوني على حقوق المؤلف، وذلك من خلال ما يلي:

١ .الملكية الفكرية في اللغة العربية:

يتكون هذا المصطلح من كلمات عدة، هي (حقوق وملكية وأدبية وفنية)، ونعرض لتعريف كل منها مفردة في اللغة: فأما كلمة حقوق فهي جمع حق، والحق كما عرفه علماء اللغة العربية يطلق على: نقيض الباطل، وجمعه: حقوق، وحقاق، وحق الأمر: ثبت،

وقيل معناه: وجب، ومنه: ﴿وَلَٰكِنۡ حَقَّتۡ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٧١]، أي: وجبت وثبتت، وحق الأمر وأحقه: كان منه على يقين. والحق: واحد الحقوق، وفي الحديث: «إن الله أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث»(١)، أي: نصيبه الذي فرض له، والحق: اليقين بعد الشك، وأحق الرجل: قال شيئًا أو ادَّعى شيئًا فوجب له.(٢) ومن إطلاقات الحق: العدل والإسلام والمال والملك والموجود الثابت والصدق والموت والحزم.(٣) والملكية: اسم من الملك، والملك: ما ملكت اليد من مال وخول، والمَلك والمِلك والمُلك: احتواء الشيء والقدرة على الاستبداد به، ملكه يملكه مَلكًا ومِلكًا ومُلكًا وتملكًا.(٤) وعُرف المِلك (بالكسر) بأنه: اتصال شرعي بين الإنسان وبين شيء يكون مطلقًا لتصرفه وحاجزًا عن تصرف غيره فيه، والمُلك (بالضم): التصرف بالأمر والنهي في الأمور.(٥) وأما الأدب: فهو الذي يتأدب به الأديب من الناس، سمي أدبًا؛ لأنه يأدب الناس إلى المحامد وينهاهم عن المقابح، وأصل الأدب: الدعاء، ومنه: مأدبة وأدُب الرجل يأدُب

(١) رواه الإمام أحمد برقم ١٧٦٦٣ عن عمرو بن خارجة، قال محققوه : صحيح لغيره، المسند بإشراف التركي ٢١٠/٢٩، وبرقم ١٧٦٦٥ المسند ٢١٤/٢٩ وبرقم ١٨٠٨٢ وبرقم ١٨٠٨٣ المسند ٦٢٣/٢٩، وبرقم ٢٢٢٩٤ عن أبي أمامة الباهلي، وقال محققوه : إسناده حسن، المسند بتحقيق التركي ٦٢٨/٣٦، وأخرجه الترمذي برقم ٢٢٠٣ في باب ما جاء لا وصية لوارث الباب ر قم ٤ وقال: حديث حسن، تحفة الأحوذي ٣٠٩/٦ ، والدارمي في الوصايا باب الوصية للوارث ٤١٩/٢، وأبو داود في كتاب الوصايا باب ما جاء في الوصية للوارث سنن أبي داود ١٠٣/٢، و في كتاب البيوع في تضمين العارية سنن أبي داود ٢٦٦/٢، وابن ماجة برقم ٢٧٦٣ وبرقم ٢٧٦٤ في كتاب الوصايا باب لا وصية لوارث، وقال الألباني : صحيح، ينظر: صحيح سنن ابن ماجة ٣٦٧/٢، والبيهقي في كتاب الفرائض باب من جعل ما فضل عن أهل الفرائض، السنن الكبرى ٢٤٤/٦، وفي كتاب الوصايا باب نسخ الوصية للوالدين والأقربين الوارثين، السنن الكبرى ٢٦٤/٦، والدارقطني في كتاب الفرائض برقم ٨ ٧٠/٤

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة «حقق»، ج١، ص٦٨٠.

(٣)(٢) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة «حق»، ج٣، ص٢٨٨؛ أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة «حق»، ج٢، ص١٥.

(٤) لسان العرب مادة ملك ٥٢٨/٣، وينظر: القاموس المحيط مادة ملكه ٣٣٠/٣، ومعجم مقاييس اللغة مادة ملك ٣٥١/٥.

(٥) التعاريف "الملك"، ص: ٦٧٥.

أدبًا فهو أديب، والأدَب: أدب النفس والدرس، والأدب الظرف وحسن التناول.(١) وفي الحديث الشريف أن رسول الله ﷺ قال: «ما نحل والد ولدًا من نحل أفضل من أدب حسن».(٢) وعُرِّف الأدب بأنه: عبارة عن معرفة ما يحترز به عن جميع أنواع الخطأ(٣)، واستعملت لفظة الأدبية، مقابل الشيء المادي المحسوس، حيث يقال: ملكية مادية(٤) وملكية أدبية، أي: غير مادية، كما قالوا: ضرر مادي، أي: محسوس وملموس، وضرر أدبي، أي: معنوي.(٥) والفن: واحد الفنون، وهي الأنواع، والفنُّ: الحال، والفن: الضرب من الشيء(٦)، والرجل يُفَنِّنُ الكلام، أي: يشتق في فَنٍّ بعد فَنٍّ.(٧)

٢ .الملكية الفكرية اصطلاحًا:

لم يرد مصطلح حق الملكية الأدبية والفنية عند الفقهاء، غير أن بعض الباحثين المعاصرين(٨) أشار إلى حق الإنسان الأدبي في ما ألفه أو كتبه وتحريم نقله وانتحاله، وتحدث البعض من المتأخرين(٩) عن هذه الحقوق مرجحًا تسميتها بحق الابتكار، وأطلق

(١) لسان العرب مادة أدب ٣٣/١، وينظر: القاموس المحيط مادة أدب ٣٧/١، والمغرب مادة الأدب ص: ٢٢
(٢) رواه الترمذي برقم ٢٠١٨ في كتاب البر والصلة باب ما جاء في أدب الولد الباب رقم ٣٣ وقال: حديث غريب ... مرسل، تحفة الأحوذي ٨٤/٦، والحاكم في مستدركه برقم ٧٧٥٣ كتاب الأدب وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، المستدرك ٣٧٣/٥، والإمام أحمد في مسند المكيين حديث جد إسماعيل بن أمية برقم ١٥٤٠٣ /١ وبرقم ٢/١٥٤٠٣، وقال محققوه: إسناده ضعيف، مسند الإمام أحمد بإشراف التركي ١٢٨/٢٤، كما أورده في المسند برقم ١٦٧١٠ وبرقم ١٦٧١٧، ينظر: المسند ٢٦٥/٢٧، وهو برقم ٧٢٥٥ في كشف الخفاء ٤٢٢/٢.
(٣) الجرجاني، التعريفات، مادة «الأدب»، ص٣٢.
(٤) المادة: الزيادة المتصلة، ومادة الشيء: ما يمده، لسان العرب مادة مدد ٤٥٢/٣.
(٥) ينظر: تعريف الضرر المادي والضرر المعنوي، ص٢٠٨ من هذا البحث.
(٦) ابن منظور، لسان العرب، مادة «فنن»، ج٢، ص١١٣٧؛ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة «فن»، ج٤، ص٢٥٨.
(٧) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مادة «فَنّ»، ج٨، ص٣٧٢.
(٨) أبو زيد، بكر، فقه النوازل، ج٢، ص١٦٥؛ البوطي، محمد سعيد، قضايا فقهية معاصرة، ج١، ص٨٩، ج٢، ص٤٧.
(٩) الزرقا، المدخل إلى نظرية الالتزام، فقرة ٩/٢، ص٣١؛ أبو زيد، بكر، فقه النوازل، ج٢، ص١٥١؛ البوطي،

عليها بعضهم(١) حق الملكية الأدبية والفنية، كما أطلق عليها الحقوق الأدبية(٢)، ومن التعريفات التي ذكروها، أنها الصور الفكرية التي تفتقت عنها الملكة الراسخة في نفس العالم أو الأديب أو نحوه، مما يكون قد أبدعه هو ولم يسبقه إليه أحد(١٠)، كما ورد لها تعريف آخر وهو الحقوق المعنوية، ومفاده أنها: سلطة لشخص على شيء غير مادي سواء كان نتاجًا ذهنيًّا أو براءة اختراع أو ثمرة لنشاط تجاري يقوم به التاجر(٣)، وفي تعريف آخر أنها التي ترد وتنصب على أشياء معنوية لا تدرك بحاسة من الحواس، وإنما تدرك بالعقل والفكر، كالأفكار والاختراعات، ولذا كان الحق المعنوي سلطة على شيء غير مادي هو ثمرة فكر صاحب الحق أو خياله أو نشاطه، كحق المؤلف في ما ابتدعه من أفكار علمية، وحق المخترع في مخترعاته الصناعية وهكذا(٤)، وقد اعتبر بعض الفقهاء المعاصرين(٥) حق الملكية الأدبية والفنية مصطلحًا يشمل: الاسم التجاري، والترخيص، وحق التأليف، وغيرها.

ويظهر بجلاء في النصوص الشرعية الصريحة تحريم الكذب والتدليس، كما تحرم السرقة والانتحال وهو ما تواترت فيه الأدلة وقررته قواعد الإسلام الكلية وأصوله التشريعية، وهو ما قام العلماء بكشفه وتبيينه، وألف فيه بعضهم(٦)، وجاء في بعضها تقرير الجزاءات

محمد سعيد، قضايا فقهية معاصرة، ج١، ص٨٨، ج٢، ص٤٦.

(١) أبو زيد، بكر، فقه النوازل، ج٢، ص١٥٠؛ الفقي، محمد علي عثمان، فقه المعاملات: دراسة مقارنة، ص١٠٥؛ شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ص٥١؛ المرزوقي، صالح بن زابن، شركة المساهمة في النظام السعودي: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، فقرة ٧٩، ص١١٤.

(٢) البوطي، محمد توفيق رمضان، البيوع الشائعة وأثر ضوابط المبيع على شرعيتها، ص208.

(10) الدريني، فتحي، حق الابتكار في الفقه الإسلامي المقارن، ص9.

(٣) شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة، ص٥٠.

(٤) الدريني، فتحي، حق الابتكار في الفقه الإسلامي المقارن، ص٩؛ شبير، محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة، ص٥٠؛ البوطي، محمد سعيد، قضايا فقهية معاصرة، ج١، ص٨٦، ج٢، ص٤٥؛ الخفيف، علي، الملكية في الشريعة الإسلامية مع مقارنتها بالقوانين العربية، ص٢٠؛ قلعه جي، محمد رواس، المعاملات المالية المعاصرة، ص١٣١.

(٥) الزحيلي، وهبة، «عقود جديدة»، مجلة الشريعة والقانون، ص٢٢.

(٦) معجم الأدباء لياقوت الحموي حيث ذكر أن بشر بن يحيى بن علي النصيبي له من الكتب - كما ذكر محمد بن إسحاق- سرقات البحتري من أبي تمام ... وكتاب السرقات الكبير وقال: لم يتم، معجم الأدباء ٧٥/٧.

على الانتحال والسرقة من ذلك تعزير الفاعل بالتشهير والنقض عليه بالمثل، إذ يعد عمله من الجرائم التعزيرية التي ليس فيها حد.(١)

ويشكل احترام حقوق الآخرين، وخاصة في الشريعة الإسلامية، أساسًا قويًّا لمعالجة قضية النسخ غير القانوني للكتب العلمية في الجامعات السعودية. فعلى الرغم من أن الظاهرة تنبع غالبًا من احتياجات عملية وضغوط دراسية، فإن تناولها من زاوية أخلاقية يُبرز أهمية مراعاة حقوق الملكية الفكرية كجزء من احترام حقوق الآخرين الذي يدعو إليه الإسلام، ويبدأ التأصيل الأخلاقي لهذه القضية من مفهوم العدالة الذي يحث الإسلام على تحقيقه، كما جاء في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]. ذلك أن احترام حقوق الملكية الفكرية للناشرين والمؤلفين جزء لا يتجزأ من تحقيق العدالة، حيث إن التعدي عليها يُعتبر إخلالًا بحقوق مكتسبة ومشروعة، مما يُضر بالجهود العلمية والاقتصادية التي بذلها أصحاب تلك الحقوق. كذلك، يمكن ربط هذه الظاهرة بخلق الأمانة وهو الخلق الذي يعد عمادًا في الإسلام إذ لا ينفك عنه شيء من الدين في العبادات والمعاملات. قال تعالى ﴿إِنَّا عَرَضۡنَا ٱلۡأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡجِبَالِ فَأَبَيۡنَ أَن يَحۡمِلۡنَهَا وَأَشۡفَقۡنَ مِنۡهَا وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، وفي الحديث يقول ﷺ: «أدِّ الأمانةَ إلى من ائتمنك، ولا تَخُنْ من خانك» (رواه أبو داود والترمذي). فالنسخ غير القانوني يُعد خيانة للأمانة وعملا غير مشروع، حيث يتضمن استغلالًا للجهود الفكرية دون إذن أو مقابل. كما يدعو الإسلام إلى خلق التعاون على البر والتقوى وليس على الإثم والعدوان، كما في قوله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ

(١) فقه النوازل د بكر أبو زيد –مع شيء من التصرف– ١٢٧/٢ وما بعدها، وانظر: حق المؤلف في القوانين العربية عبد الستار الحلوجي بحث بمجلة عالم الكتب ص:٦٤٦، وسرقات الكتب وانتحالها في العصور الإسلامية د. محمد ماهر حمادة ص: ٧١٢ بحث بالمرجع السابق، وحق المؤلف د نواف كنعان ص:٢٧، ونظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية د. محمد فريد محمود عزت ص: ٤٩.

وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾ [المائدة: ٢]، إن تعزيز ثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية يُسهم في بناء مجتمع أكاديمي يقوم على التعاون النزيه واحترام الحقوق. وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى معالجة النسخ غير القانوني للكتب الجامعية ليس باعتبارها ظاهرة مادية فقط، بل أيضًا على أنها قضية أخلاقية تستدعي تعزيز القيم الإسلامية من أجل تحقيق العدالة وحماية حقوق الآخرين، بما يتماشى مع مبادئ الأمانة العلمية ورؤية المملكة ٢٠٣٠ لتعزيز التعليم والابتكار.

وقد سُئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية بما نصه:«أعمل في مجال الحاسب الآلي، ومنذ أن بدأت العمل في هذا المجال أقوم بنسخ البرامج للعمل عليها، ويتم ذلك دون أن أشتري النسخ الأصلية لهذه البرامج، علما بأنه توجد على هذه البرامج عبارات تحذيرية من النسخ، مؤداها: أن حقوق النسخ محفوظة، تشبه عبارة (حقوق الطبع محفوظة) الموجودة على بعض الكتب، وقد يكون صاحب البرنامج مسلما أو كافرا. وسؤالي هو: هل يجوز النسخ بهذه الطريقة أم لا؟»، فأجابت: «لا يجوز نسخ البرامج التي يمنع أصحابها نسخها إلا بإذنهم؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «المسلمون على شروطهم»، ولقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه»، وقوله صلى الله عليه وسلم: «من سبق إلى مباح فهو أحق به»؛ سواء كان صاحب هذه البرامج مسلما أو كافرا غير حربي؛ لأن حقَّ الكافر غير الحربي مُحترَم كحق المسلم».(١)

٣ .الملكية الفكرية وحق المؤلف:

عُرفت الملكية الفكرية بأنها: هي تلك الملكية المتعلقة بمجموعة من المعلومات، التي يمكن تمثيلها في أشياء ملموسة وفي نفس الوقت بعدد غير محدود من النسخ في مواقع مختلفة في أي مكان في العالم، وأنها ليست ملكية تلك النسخ وإنما ملكية المعلومات التي

(١) فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الأولى، (١٣/١٨٨).

تعكسها تلك النسخ(١)، ويرد مصطلح حق الملكية الأدبية والفنية على إطلاقات منها: حق الملكية الفكرية.(٢)

وينص بعض الشراح[1] في معرض حديثهم عن الحقوق التي ترد على أشياء غير مادية على أن أكثر الحقوق المعنوية حقوق ذهنية، والحقوق الذهنية هي: حق المؤلف: وهو ما اصطلح على تسميته بالملكية الأدبية والفنية، وتتضمن هذه الحقوق كما يقول بعض الشراح[2]3 سلطات ترمي إلى تحقيق مصلحة معنوية أو أدبية أو مالية، فالمصلحة الأدبية تتمثل في الصلة بين الإنسان وإنتاجه مما يجعل له الحق في نشره باسمه أو باسم مستعار أو عدم نشره أصلًا، وحمايته من الاعتداء أو التحريف، كما له أن يمنع نشره وله سحبه من التداول، وهذه حقيقة الحق الأدبي للمؤلف. والمصلحة المالية هي الإفادة ماديًّا من الإنتاج الذهني بتخويله سلطة استغلال نشره والإلزام بالتعويض عند استغلاله أو الانتفاع به من قبل غيره، وهذا هو الحق المالي. ويذكر بعض الشراح[3]4 السبب في التسمية بحق المؤلف في الأنظمة العربية دون التسمية بحق الملكية الأدبية والفنية وهو تلافي الخلط بين الملكية الأدبية، وملكية الأشياء.

(١) الرشيد، عبد الله بن أحمد، «لمحة عن الملكية الفكرية»، ضمن كتاب: سجل الملتقى العلمي حول الملكية الفكرية، ص٢٤.

(٢) ويشمل حق الملكية الفكرية – كما في الاتفاقيات الدولية –: المصنفات الأدبية والفنية والعلمية، منجزات القائمين بالأداء، ومنتجي التسجيلات، الصوتية وهيئات الإذاعة، الاختراعات في جميع المجالات، العلامات التجارية وعلامات الخدمة والأسماء التجارية، الحماية ضد المنافسة غير القانونية، جميع الحقوق الأخرى الناتجة عن النشاط الفكري في المجالات الصناعية، والعلمية، والأدبية، والفنية. ينظر: بحث لمحة عن الملكية الفكرية وواقعها في المملكة العربية السعودية د عبد الله بن أحمد الرشيد، ورقة عمل مقدمة لملتقى الملكية الفكرية المنعقد بالكلية التقنية بالرياض في 16/11/1421هـ، نقلاً عن اتفاقية ويبو في 1986م برن، ضمن كتاب: سجل الملتقى العلمي حول الملكية الفكرية ص:24. كما تشمل الملكية الفكرية أيضاً: حق المؤلف والحقوق المتعلقة به، العلامات التجارية.، المؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية، براءات الاختراع، والأصناف النباتية الجديدة، التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة، المعلومات السرية. وينظر: بحث لمحة عن الملكية الفكرية د عبد الله بن أحمد الرشيد، نقلاً عن اتفاقية تريبس 1994م، ضمن كتاب: سجل الملتقى العلمي حول الملكية الفكرية ص:25، والملكية الصناعية د سميحة القليوبي فقرة 20 ص: 22.

(٣)(2) الشرقاوي، جميل، دروس في أصول القانون، ج2، ص59، فقرة 25

(٤)(3) المتيت، أبو اليزيد علي، الحقوق على المصنفات، ص16.

وقد ورد في نظام حماية حقوق المؤلف(١) تعريف لبعض المصطلحات، ومنها: المصنَّف حيث عرفه بقوله: «المصنَّف: يقصد به أي عمل أدبي أو علمي أو فني، والابتكار: هو الإنشاء الذي توفرت فيه عناصر الجدة، أو تميز بطابع خاص غير معروف من قبل»(٢)[5] كما عرفته اللائحة التنفيذية للنظام(٣) بأنه: الطابع الشخصي الذي يعرضه المؤلف في مصنفه ويعطي المصنف تميزًا وجدة، ويبرز المصنف من خلال مقومات الفكرة التي عرضها أو الطريقة التي اتخذها لعرض هذه الفكرة (الهيئة السعودية للملكية الفكرية ٢٠٢٠) . كما عُرِّف المصنف باللائحة التنفيذية بأنه: الإنتاج الأدبي أو العلمي أو الفني المبتكر مهما كان نوعه أو أهميته أو طريقة التعبير عنه أو الغرض من تأليفه. وعَرَّف نظام المطبوعات والنشر المؤلِّف بأنه: «من يقوم بإعداد مادة علمية أو ثقافية أو فنية بهدف تداولها، وهو الشخص الذي ابتكر المصنف». كما عرفته اللائحة التنفيذية للنظام بأنه: «كل مبدع ابتكر بجهده أيًّا من المصنفات الأدبية، أو الفنية، أو العلمية مثل الأديب، أو الشاعر، أو الرسام، أو الموسيقي، أو غير هؤلاء من الفنانين، وفقًا للقالب الذي يفرغ فيه التعبير». وقد ورد في بعض الأنظمة مسمى حقوق الملكية الفكرية، كما في نظام الاستثمار الأجنبي في مادته الأولى(٤) أنه: «يراد برأس المال الأجنبي في هذا النظام على سبيل المثال لا الحصر الحقوق المعنوية، كالتراخيص وحقوق الملكية الفكرية والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية وأساليب الإنتاج» (العقيف ٢٠١١).

وعرف بعض الشراح(٥) حق الملكية الأدبية والفنية بقولهم: هو عبارة عن مجموعة المزايا الأدبية والمالية التي تثبت للعالم أو الكاتب أو الفنان على مصنفه. ولم يرد في النظام تعريف لحق الملكية الأدبية والفنية، إلا أن نظام حماية حقوق المؤلف قرر ذلك الحق وبين

(١)نظام حماية حقوق المؤلف، المرسوم رقم م/11، بتاريخ 19/5/1410هـ.
(٢)المادة الأولى من نظام حماية حقوق المؤلف.
(٣)نظام المطبوعات والنشر، المادة الأولى، الفقرة 10.
(٤)نظام الاستثمار الأجنبي، المرسوم رقم م/1، بتاريخ 5/1/1421هـ، المادة الأولى، الفقرة.
(٥) الصدة، عبد المنعم، أصول القانون، فقرة 252، ص365.

مظاهره الأدبية والمالية، والتي أشار لها الشراح(١)، وذلك في ما نص عليه في المادة الثامنة، والتي جاء فيها: للمؤلف الحق في ممارسة أي من التصرفات الآتية:

1-نسبة المصنف إليه، أو نشره باسم مستعار، أو بدون اسم.
2- الاعتراض على أي تعدٍّ على مصنفه، ومنع أي حذف، أو تغيير، أو إضافة، أو تحريف، أو تشويه، أو كل مساس آخر بذات المصنف.
3- إدخال ما يراه من تعديل أو إجراء أي حذف على مصنفه.
4-سحب مصنفه من التداول.

كما أكد النظام على أن هذه الحقوق الأدبية هي حقوق أبدية للمؤلف، ولا تقبل التنازل، ولا تسقط بالتقادم، وتبقى الحقوق الأدبية لصاحبها، ولا تسقط بمنح حق استغلال المصنف بأي وجه من وجوه الاستغلال، وتؤول تلك الحقوق إلى الوزارة في حال وفاة صاحب الحق دون وارث له.

وفي شأن الحقوق الأدبية، ما ورد في المادة الثانية عشرة، حيث نصت على أنه: «يعد تنازل المؤلف عن مجموع إنتاجه الفكري المستقبلي باطلًا»، حيث يمتنع أن يتنازل المؤلف عن مجموع إنتاجه الفكري في المستقبل؛ حماية لحقه الأدبي ومنعًا من الاعتداء على شخصيته(٢)، وكذا ما نصت عليه المادة ٣٢ من مشروع اللائحة(٣) فقرة (١) بقولها: «حقوق المؤلف الأدبية غير قابلة للتصرف أو التقادم». وكذا ما ورد في المادة ٣٣ من مشروع اللائحة، إعمالًا للمادة ١٩ حيث نصَّت على وجوب أن تشمل عقود النشر عدة ضوابط منها، ما ورد في الفقرة (٩/د) التي نصت على التزام الناشر «بعدم إجراء أي تعديلات أو

(١) المتيت، أبو اليزيد علي، الحقوق على المصنفات الأدبية والفنية والعلمية، ص19.
(٢)كنعان، نواف، حق المؤلف: النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته، ص74؛ عزت، محمد فريد محمود، نظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، ص48.
(٣) لائحة نظام حماية حقوق المؤلف، (لم تتم المصادقة عليها بعد، وفق إفادة وزارة الإعلام بوجود تعديلات قيد الإعداد).

إضافات على الكتاب إلا بعد حصوله على موافقة المؤلف كتابيًّا على ذلك». وكذا الفقرة (٩/ ك) التي ألزمت الناشر أن يثبت على الكتاب محل الاتفاق في موضع بارز اسم المؤلف، وبيان مالك حق المؤلف.(١) وفي المادة ٣٤ فقرة (١) من مشروع اللائحة النص على وجوب أن تشتمل عقود الإنتاج الفنية، وفقًا للمادة (٢٠) عدة ضوابط، منها ما نصَّت عليه الفقرة (د) والتي خولت المنتج إدخال التعديلات الضرورية قصد هذا الاستغلال، على ألا تمس بالحق الأدبي للمؤلف.

وأكد النظام الجديد على هذا المعنى من خلال المادة التالية «يجب على أصحاب الحقوق تنظيم علاقاتهم وحقوقهم مع مؤسسات الإنتاج والطباعة والنشر والتوزيع، وهيئات الإذاعة، وغيرها من الجهات المرخص لها بمزاولة أنشطتها، بموجب عقود موثقة تحدد جميع الحقوق والالتزامات لجميع الأطراف أصحاب العلاقة». وتضمنت الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الحادية والعشرين من النظام الجديد ما يشابه هذا المعنى، إذ نصت المادة على: «تعد التصرفات الآتية تعديًا على الحقوق التي يحميها النظام:

(٢) تعديل محتويات المصنف أو طبيعته أو موضوعه أو عنوانه دون علم المؤلف وموافقته الخطية المسبقة على ذلك، سواء كان هذا التعديل من قبل الناشر أو المنتج أو الموزع أو غيرهم.

(٣) قيام المنتج أو الناشر أو الطابع بإعادة طبع المصنف دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من صاحب الحق، أو لم يكن لديه من الوثائق ما يخوله إعادة الطبع»(وزارة التجارة ٢٠١٨).

٤. صور التعدي القانوني على حقوق المؤلف:

أورد نظام حماية حقوق المؤلف صور التعدي على حق المؤلف وسماها المخالفات وذلك

(١) ينظر: المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية لنظام المطبوعات والنشر، المرسوم رقم م/١٧، بتاريخ ١٤٠٢/٤/١٣هـ، والمعتمدة بقرار وزير الإعلام رقم ٤٧٣/د س، بتاريخ ١٤٠٩/١١/٣هـ.

في المادة ٢١، والتي نصَّت على أن التصرفات الآتية تعد تعديًا على الحقوق التي يحميها النظام:

أ. القيام بنشر مصنف غير مملوك لمن قام بالنشر، أو نشره مدعيًا ملكيته، أو دون حصوله على إذن كتابي أو عقد من مؤلف المصنف أو ورثته أو من يمثلهم.

ب. تعديل محتويات المصنف، أو طبيعته، أو موضوعه، أو عنوانه دون علم المؤلف وموافقته الخطية المسبقة على ذلك، سواء كان هذا التعديل من قبل الناشر، أو المنتج، أو الموزع، أو غيرهم.

ت. قيام المنتج أو الناشر أو الطابع بإعادة طبع المصنف دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من صاحب الحق، أو لم يكن لديه من الوثائق ما يخوله إعادة الطبع.

ث. إزالة أي معلومة كتابية وإلكترونية قد تتسبب في إسقاط حقوق أصحاب المصنف

ج. إزالة وفك أي معلومة احترازية إلكترونية تضمن استخدام النسخ الأصلية للمصنف، مثل التشفير، أو المعلومات المدونة بالليزر، أو غيره.

ح. الاستخدام التجاري للمصنفات الفكرية بطرق التحايل التي لا تسمح بها الجهة صاحبة الحق، مثل استخدام البرمجيات المنسوخة، أو التقاط البرامج الإذاعية المشفرة بطرق غير نظامية.

خ. تصنيع أو استيراد أدوات لغرض البيع أو التأجير لأي وسيلة من شأنها تسهيل استقبال أو استغلال مصنفات بطرق غير الطرق التي تحددها الجهة صاحبة الحقوق.

د. نسخ أو تصوير أجزاء من كتاب أو مجموعة كتب أو أجزاء من أي مصنف بعوض أو بدون عوض دون الحصول على الموافقات الخطية من أصحاب الحق والجهات المعنية في الوزارة، باستثناء حالات النسخ القانونية المبينة في المادة الخامسة عشرة من هذا النظام.

ذ. استيراد المصنفات المزورة، أو المقلدة، أو المنسوخة.

ر. الاحتفاظ بمصنفات غير أصلية في المنشأة التجارية أو المستودع أو غير ذلك من المواقع التابعة لها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بأي حجة كانت.

ز. الاعتداء على أي حق من الحقوق المحمية المنصوص عليها في هذا النظام، أو ارتكاب مخالفة لأي حكم من أحكامه.

كما نصت المادة الثانية والعشرون من ذات النظام على العقوبات، إذ يعاقب كل من خالف حكمًا من أحكام هذا النظام بعقوبة أو أكثر من العقوبات الواردة بالنظام، وهذه العقوبات المقررة للانتهاكات وصل بعضها للغرامات المالية والسجن، إلا أن فاعلية هذه القوانين في مواجهة النسخ غير القانوني للكتب العلمية بين الطلاب تتطلب جهودًا كبيرة وتحليلًا دقيقًا من الجامعات لمعرفة القدرة على الضبط ومدى تطبيق هذه النصوص القانونية وكذلك تأثيرها في تحقيق الأهداف المرجوة، وردع المخالفين. ويرتبط موضوع النسخ غير القانوني بجميع تلك الصور من التعدي على حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف بحسب تصرف المعتدي وتوافر أركان الجريمة القانونية بالفعل والقصد.

ثانيًا: الدراسات السابقة:

تشير الأدبيات المتعلقة بمكافحة النسخ غير القانوني للكتب العلمية بين طلاب الجامعات إلى وجود العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من زوايا متعددة(O. A. Abdelkader 2017). في مجال التشريعات الدولية، والمملكة العربية السعودية تلتزم باتفاقيات دولية مثل اتفاقية (برن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية، إضافة إلى انضمامها إلى اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS)، ويعكس ذلك تأكيد المملكة على التزامها بالقوانين الدولية ذات الصلة، وتوفير حماية شاملة لحقوق المؤلفين، وتشير دراسة أجريت على التشريعات الدولية إلى أن قوانين مثل قانون الألفية الرقمية الأمريكي (DMCA) لها تأثير مباشر على تطوير التشريعات السعودية، حيث أوصى باحثون بتبني المملكة نماذج جديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

(السواط ٢٠٢١).

وتناولت عدة دراسات التشريعات القانونية السعودية التي تحكم حقوق النشر، ويُعد (نظام حقوق المؤلف) (٢٠٠٣) في المملكة العربية السعودية إحدى الركائز الأساسية في هذا المجال (الهيئة السعودية للملكية الفكرية ٢٠٠٣)؛ حيث يحمي هذا النظام جميع المصنفات الفكرية سواء كانت كتبًا، أو مقالاتٍ، أو أبحاثًا، وينص على عقوبات رادعة تجاه من ينتهك هذه الحقوق. إن تحليل قوانين حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية، يشير إلى أن الأطر القانونية تحظى بمرونة لمواكبة المستجدات التكنولوجية، خاصة في ظل زيادة النسخ غير القانوني للمراجع العلمية(Xu 2024). إضافةً إلى ذلك، فإن الملكية الفكرية وتطبيقاتها في الجامعات يحتاج إلى تشديد العقوبات وتفعيل أدوات الرقابة، كما أن التنفيذ الفعلي للقوانين يحتاج إلى مزيد من تكامل أدوار كافة الجهات المعنية (الغايش ٢٠٢٤).

ومن خلال الاطلاع على المواقع الإلكترونية للجامعات السعودية، يتبيَّن بوضوح نشر سياسات محددة لحماية الملكية الفكرية والتأكيد على حقوق النشر وضوابطها القانونية (وزارة التعليم ٢٠٢١)، وتشير الدراسات المتعلقة بسلوك الطلاب تجاه النسخ غير القانوني إلى أن هذه الظاهرة مرتبطة بعوامل اقتصادية وتوعوية، وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات أن معظم الطلاب يلجؤون إلى النسخ غير القانوني بسبب ارتفاع تكاليف الكتب الجامعية، بالإضافة إلى عدم معرفتهم الكاملة بالعقوبات القانونية المترتبة على هذا الفعل، كما أشارت دراسات أخرى إلى أن بعض الطلاب يعتبرون أن النسخ غير القانوني هو حق مشروع نظرًا لتوفر الكتب بشكل مجاني على الإنترنت، ما يعكس نقصًا في الوعي القانوني (Alghamdi 2023)، وتؤكد الدراسات التي تناولت دور الجامعات، على أن المؤسسات الأكاديمية لها دور محوري في مكافحة هذه الظاهرة (O. Abdelkader 2021)، وأن العديد من الجامعات السعودية قد بدأت بتطبيق سياسات صارمة مثل

الرقابة على النسخ الإلكتروني للكتب وتوفير مكتبات رقمية مرخصة (الغايش ٢٠٢٤). بالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسات أخرى أن الجامعات التي توفر بدائل قانونية للكتب العلمية الرقمية وتدعم ثقافة احترام حقوق النشر تمكنت من تقليل معدلات النسخ غير القانوني (الزهراني ٢٠٢٤).

وقد أكدت الدراسات على الدور المهم للتوعية القانونية في الجامعات، حيث أظهرت النتائج أن الطلاب الذين تلقوا برامج توعوية حول حقوق النشر كانوا أقل عرضة لممارسة النسخ غير القانوني مقارنة بالطلاب الذين لم يتلقوا تلك البرامج (الرشيدي ٢٠٢٤)، كما أظهرت أن الأثر الإيجابي للتوعية القانونية في الجامعات من خلال الجهود المبذولة لتعزيز الوعي بين الطلاب حول القوانين واللوائح التي تحمي حقوق المؤلف، وذلك بإدماج المحتوى التوعوي في المناهج الدراسية والحملات التوعوية، يمكن أن تكون فعالة في الحد من هذه الظاهرة (Nie 2024). وتشير الدراسات السابقة إلى أن النسخ غير القانوني للكتب العلمية بين طلاب الجامعات السعودية يُعد من التحديات الكبرى التي تواجه النظام الأكاديمي، فعلى الرغم من وجود تشريعات واضحة وصارمة، فإن التحديات الثقافية والاقتصادية والتكنولوجية تعيق التنفيذ الفعلي (Zaman 2024). وتحتاج الجامعات السعودية إلى اتخاذ خطوات فعالة تشمل تعزيز التوعية القانونية، وتقديم بدائل مرخصة للكتب العلمية، وتطبيق رقابة صارمة على النسخ غير القانوني، والتعاون بين الجهات الحكومية والجامعات هو المفتاح للحد من هذه الظاهرة وتعزيز ثقافة احترام حقوق النشر (السبيعي ٢٠٢٠).

وفي دراسة نظرية موسعة Meta-analysis اعتمدت على قواعد البيانات البحثية، أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في الميل تجاه الغش والنسخ الإلكتروني، حيث يكون ميل الذكور أكثر عن الإناث، وذلك ضمن مجموعة من الفروق النوعية التي تتبعتها أكثر من ١٨٦٣ دراسة سابقة خلال الفترة بين [١٩٠٠-

[٢٠١٩] (Abdelkader and Abdelkader 2019).

ومن الممارسات الإيجابية للعمل على علاج هذه الظاهرة في عدد من الجامعات السعودية –والتي من بينها على سبيل المثال لا الحصر: جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل– هو ما يتعلق بإضافة متطلب اجتياز نسبة كشف التشابه المقبول للواجبات الإلكترونية المقدمة عبر نظام Blackboard من خلال خاصية –Safe As signment، مما ساعد على تحقيق عدة أهداف من بينها ترسيخ السلوك الإيجابي لدى الطلاب بالإضافة إلى إقرار طريقة عملية للحد من الظاهرة.

ثالثًا: منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستكشافي، حيث يعتمد على الدراسة النظرية الموسعة لموضوع الدراسة بالإضافة إلى الدراسة المسحية الاستطلاعية للتطبيق على مجتمع الدراسة، ويتضمن هذا الجزء من الدراسة ما يلي: مراحل البحث، وفروض البحث، ومجتمع وعينة البحث، وأداة البحث.

-1مراحل البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل الأطر القانونية لمكافحة النسخ غير القانوني للكتب العلمية بين طلاب وطالبات الجامعات السعودية، من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى: بناء المنهج النظري للبحث.

في هذه المرحلة، نركز على تطوير الأساس النظري للبحث من خلال دراسة شاملة للأطر القانونية الحالية المتعلقة بحماية حقوق النشر في المملكة العربية السعودية، وتبدأ هذه المرحلة بجمع وتحليل الأدبيات القانونية المتاحة، مع استعراض الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية (بيرن) لحماية المصنفات الأدبية والفنية، كما تشمل هذه المرحلة

تقييم التحديات التطبيقية المحتملة والتي قد تؤدي إلى انتشار النسخ غير القانوني بين الطلاب، ويكون التركيز على الأدبيات العلمية السابقة والنصوص القانونية والتشريعية المتعلقة بالموضوع لتحديد العوامل المؤثرة التي تمثل الدوافع أو الحواجز أمام الالتزام بحماية حقوق الملكية الفكرية في السياق الأكاديمي.

المرحلة الثانية: الدراسة المسحية.

تشمل هذه المرحلة جمع البيانات من عينة مستهدفة من طلاب وطالبات الجامعات السعودية، وذلك باستخدام أداة البحث المتمثلة في الاستبانة الإلكترونية، وقد صُمِّمَت الاستبانة لتغطي خمسة محاور رئيسية تشمل الأسباب، والدوافع، ومستوى الوعي القانوني، والتأثيرات، والحلول المقترحة، مع تخصيص محاور فرعية لقياس العوامل المؤثرة على استخدام النسخ غير القانوني، وتم توزيع الاستبانة على ٤٣٦ من طلاب وطالبات الجامعات من مختلف التخصصات والمناطق في المملكة بهدف تمثيل متنوع وواسع للجمهور المستهدف، واشتملت البيانات المجمعة على أسئلة تتعلق بالخصائص الديموغرافية للمشاركين مثل العمر، والجنس، والتخصص العلمي، ومستوى التحصيل الدراسي، إضافة إلى أسئلة محددة تقيس درجة استخدام النسخ غير القانوني، وأسباب اللجوء إليه، ومستوى المعرفة بالقوانين المتعلقة بحقوق النشر. ثم قمنا بتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحديد العلاقات والأنماط بين المتغيرات المختلفة، مما يوفر رؤى كمية تساعد في تفسير الظاهرة قيد الدراسة.

المرحلة الثالثة: استخلاص النتائج والتوصيات:

بعد جمع البيانات وتحليلها، انتقلنا إلى مرحلة استخلاص النتائج التي تهدف إلى تقديم صورة واضحة حول طبيعة ومدى انتشار النسخ غير القانوني للكتب العلمية بين الطلاب، ثم ربطنا النتائج بالأساس النظري الذي تطور في المرحلة الأولى، مما أسهم في

توضيح العلاقة بين المتغيرات المدروسة، مثل تأثير النوع (الذكور والإناث) على ممارسة النسخ غير القانوني، كما تم تحليل الأسباب الأكثر تأثيرًا التي تدفع الطلاب إلى النسخ غير القانوني، وتحديد الفجوات في التشريعات الحالية التي يمكن استغلالها لتقليل هذه الممارسات، وبناءً على هذه النتائج، صِيغت توصيات عملية تعنى بتحسين الأطر القانونية من خلال اقتراح تعديلات تشريعية، وتعزيز التوعية بأهمية احترام حقوق النشر بين الطلاب، وكذلك تقديم برامج تدريبية تهدف إلى زيادة الوعي القانوني بأهمية حقوق الملكية الفكرية. وتهدف هذه التوصيات إلى تفعيل نظام حماية أكثر صرامة يحفز على الالتزام ويمنع انتشار النسخ غير القانوني، كما تتماشى مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، وخاصة في محاورها المتعلقة بتطوير التعليم وتشجيع الابتكار.

2-فروض البحث

صِيغت مجموعة من الفروض البحثية لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلات البحث والإسهام في ملء الفجوة البحثية بأدبيات موضوع البحث من خلال أربعة فروض رئيسية كما يلي:

الفرض الأول: يوجد فرق جوهري بين طلاب وطالبات الجامعات السعودية في حجم النسخ غير القانوني للكتب الجامعية.

الفرض الثاني: يوجد فرق جوهري بين طلاب وطالبات الجامعات السعودية في صور النسخ غير القانوني للكتب الجامعية.

الفرض الثالث: يوجد فرق جوهري بين طلاب وطالبات الجامعات السعودية في أسباب النسخ غير القانوني للكتب الجامعية.

الفرض الرابع: يوجد فرق جوهري بين طلاب وطالبات الجامعات السعودية بمستوى الوعي القانوني بحقوق الملكية الفكرية.

3-مجتمع وعينة البحث

يستهدف هذا البحث مجتمع طلاب وطالبات الجامعات بالمملكة العربية السعودية، وقد صُمِّمَت أداة البحث للحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة، وذلك لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته. وتجنبًا لأكبر قدر من التحيز الإحصائي، فقد اعتمدنا على رابط إلكتروني مفتوح لتجميع آراء المشاركين بشكل مُجهل تمامًا لهوية المشاركين أو المطالبة بكشف أية بيانات شخصية عنهم.

4-أداة البحث

تتمثل أداة البحث في الاستبانة الإلكترونية في العوامل والمتغيرات البحثية التالية:

عوامل البحث ومتغيراته	درجات القياس
حجم النسخ غير القانوني للكتب الجامعية:	
كم مرة في الفصل الدراسي تستخدم النسخ غير القانونية للكتب العلمية؟	عدد
صور الممارسة غير القانونية في نسخ الكتب الجامعية:	
أنسخ بعض الكتب الجامعية بشكل غير قانوني.	أوافق بشدة/أوافق/محايد/أرفض/أرفض بشدة
أنا فقط أستخدم النسخ غير القانونية المتداولة بين الزملاء أو عبر الإنترنت.	
أنا أعيد نشر النسخ غير القانونية من الكتب الجامعية.	
الوعي القانوني بحقوق الملكية الفكرية:	
أنا على دراية بالقوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية في المملكة.	أوافق بشدة/أوافق/محايد/أرفض/أرفض بشدة
أعتقد بأن النسخ غير القانوني يشكل ضررًا كبيرًا على حقوق الغير.	
أعتقد أن النسخ غير القانوني للكتاب الجامعي خطأ.	
الأسباب وراء النسخ غير القانوني للكتب الجامعية:	

التكلفة المرتفعة.	أوافق بشدة/أوافق/محايد/أرفض/أرفض بشدة
الوصول المحدود للكتب.	
سهولة الوصول إلى النسخ الإلكترونية غير القانونية عبر الإنترنت.	
ضعف توافر الكتب العلمية الأصلية في المكتبات الجامعية.	
انتشار استخدام النسخ غير القانونية بين زملاء الدراسة.	
النسخ غير القانوني للكتاب الجامعي يساعدني على تحقيق أهدافي الجامعية.	
لا يمانع أساتذة المقررات من ممارستنا للنسخ غير القانوني للكتب الجامعية.	

ثالثا: التحليل الإحصائي

يتناول هذا الجزء من البحث نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي جُمِعت إلكترونيًّا من عينة البحث، حيث بلغت عدد المشاركات (٤٣٦) من مجتمع البحث المتمثل في طلاب وطالبات الجامعات السعودية، منها عدد (٢٢٤) من الذكور، وعدد (٢١٢) من الإناث.

1 .التحليل الإحصائي لبيانات العينة

أظهرت نتائج تحليل بيانات العينة للعامل الأول (حجم النسخ غير القانوني للكتب الجامعية)، أن ٤٣٪ من المشاركين أفادوا باستخدام النسخ غير القانونية للكتب مرة واحدة على الأقل في الفصل الدراسي (انحراف معياري ٢,٣٧٪)، بينما ٤٦٪ أفادوا بأنهم يعتمدون على النسخ غير القانونية بشكل منتظم (أكثر من ٣ مرات خلال الفصل الدراسي) (انحراف معياري ٢,٣٩٪)، في المقابل أشار ١١٪ من المشاركين إلى أنهم لا يستخدمون النسخ غير القانونية على الإطلاق (انحراف معياري ١,٥٪).

أما نتائج تحليل (صور الممارسات غير القانونية للنسخ غير القانوني للكتب الجامعية)، فقد أوضح ٤٧٪ من المشاركين أنهم يقومون بنسخ أجزاء من الكتب الجامعية بشكل غير قانوني (٣,٥/٥)، و٢٨٪ أفادوا بأنهم يعتمدون فقط على النسخ غير القانونية

المتداولة بين الزملاء أو عبر الإنترنت بدون شراء أو استعارة قانونية للنسخ الأصلية، بينما ٢٥٪ أشاروا إلى إعادة مشاركة أو نشر النسخ غير القانونية بين زملائه، ويعكس الميل العام للمشاركين نحو استخدام النسخ غير القانونية، حيث يظهر أن الفقرة الأولى (نسخ بعض الكتب بشكل غير قانوني) تسجل أعلى متوسط، كما لوحظ أن الإناث يميلون إلى الحصول على متوسط أعلى عبر جميع الفقرات مقارنة بالذكور، مما قد يشير إلى ميل أعلى لممارسة النسخ غير القانونية بين الإناث، ويميل متوسط بيانات الذكور إلى أن يكون أقل بشكل طفيف من الإناث، والانحراف المعياري أعلى بين الإناث، مما يدل على تفاوت أكبر في الدرجات، بينما يكون أقل بين الذكور، مما يشير إلى درجات متقاربة.

وقد أظهرت نتائج تحليل عامل (الوعي القانوني بحقوق الملكية الفكرية) أن الإناث يملن بدرجة أكثر للاعتقاد بأن النسخ غير القانوني للكتب خطأ، بينما يميل الذكور أكثر إلى عدم رؤية الضرر الكبير المترتب على النسخ غير القانوني، في حين كانت نتائج تحليل عامل (الأسباب وراء النسخ غير القانوني) إلى أن التكلفة المرتفعة وسهولة الوصول إلى النسخ غير القانونية كانتا من الأسباب الرئيسية المشتركة بين المشاركين. ومع ذلك، يظهر الذكور معدلات أعلى لاعتبار هذه الأسباب أكثر تأثيرًا مقارنة بالإناث، وتعكس كل هذه التحليلات انتشارًا واضحًا للممارسات غير القانونية، بدرجة أكبر بين الذكور عن الإناث. ويلخص الجدول رقم (١) نتائج تحليل بيانات العينة:

الجدول رقم (١): نتائج التحليل الإحصائي لبيانات عينة البحث

عوامل البحث ومتغيراته	عام	ذكور	الانحراف المعياري	إناث	الانحراف المعياري
حجم النسخ غير القانوني للكتب الجامعية:					
كم مرة في الفصل الدراسي تستخدم النسخ غير القانونية للكتب العلمية؟	٢,٨	٣,٦	٠,٩	٢,٧	٠,٧
صور الممارسة غير القانونية في نسخ الكتب الجامعية:					
أنسخ بعض الكتب الجامعية بشكل غير قانوني.	٣,٥	٣,٨	١,٢	٣,٢	١,٠
أنا فقط أستخدم النسخ غير القانونية المتداولة بين الزملاء أو عبر الإنترنت.	٣,٠	٣,١	١,١	٢,٩	١,٠
أنا أعيد نشر النسخ غير القانونية من الكتب الجامعية.	٢,٥	٢,٣	٠,٨	٢,٧	١,٠
الوعي القانوني بحقوق الملكية الفكرية:					
أنا على دراية بالقوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية في المملكة.	٢,٩	٢,٨	٠,٩	٢,٤	٠,٨
أعتقد بأن النسخ غير القانوني يشكل ضررًا كبيرًا على حقوق الغير.	٢,٥	٢,٧	١,١	٢,٣	١,٠
أعتقد أن النسخ غير القانوني للكتاب الجامعي خطأ.	٤,٠	٣,٨	٠,٧	٤,٢	٠,٦
الأسباب وراء النسخ غير القانوني للكتب الجامعية:					
التكلفة المرتفعة.	٤,٢	٤,٣	٠,٨	٤,١	٠,٧
الوصول المحدود للكتب.	٣,٧	٣,٨	٠,٩	٣,٦	٠,٨
سهولة الوصول إلى النسخ الإلكترونية غير القانونية عبر الإنترنت.	٤,١	٤,٢	٠,٧	٤	٠,٦
ضعف توافر الكتب العلمية الأصلية في المكتبات الجامعية.	٣,٩	٤,٠	٠,٨	٣,٨	٠,٧
انتشار استخدام النسخ غير القانونية بين زملاء الدراسة.	٣,٦	٣,٧	٠,٩	٣,٥	٠,٨
النسخ غير القانوني للكتاب الجامعي يساعدني على تحقيق أهدافي الجامعية.	٣,٣	٣,٤	١,٠	٣,٢	٠,٩
لا يمانع أساتذة المقررات من ممارستنا للنسخ غير القانوني للكتب الجامعية.	٢,٨	٢,٦	١,٠	٣,٢	٠,٩

2 .نتائج اختبارات فروض البحث

اعتمادًا على نتائج تحليل التحليل الإحصائي لبيانات عينة الدراسة يمكن تلخيص نتائج اختبارات فروض البحث عند مستوى معنوية (٠,٠٥) كما يلي:

١. (قبول الفرض الأول) حيث ثبت وجود فرق جوهري بين طلاب وطالبات الجامعات السعودية (عند كافة المستويات المعنوية) في حجم النسخ غير القانوني للكتب الجامعية، لصالح الذكور بدرجة أكبر عن الإناث في عدد مرات النسخ غير القانوني للكتب الجامعية خلال الفصل الدراسي. وكلا المجموعتين من النتائج تشيران إلى انتشار ظاهرة حجم النسخ غير القانوني للكتب الجامعية.

٢. (قبول الفرض الثاني جزئيًّا) حيث ثبت وجود فرق جوهري بين طلاب وطالبات الجامعات السعودية بالعينة من حيث صور النسخ غير القانوني للكتب الجامعية في متغير النسخ (لصالح الذكور)، وفي متغير النشر (لصالح الإناث)، بينما لم يثبت وجود فرق جوهري من حيث (الاستخدام). وتشير المتغيرات الثلاثة إلى انتشار ظاهرة النسخ غير القانوني للكتب الجامعية، وذلك عند مستوى معنوية (٠,٠٥).

٣. (رفض الفرض الثالث) حيث لم يثبت وجود فروق جوهرية بين طلاب وطالبات الجامعات السعودية بمستوى الوعي القانوني بحقوق الملكية الفكرية (عند أي من المستويات المعنوية)، على الرغم من وجود فارق بالمتوسط العام لصالح الذكور عن الإناث، ولكن كلاهما بمعدلات منخفضة نسبيًّا لكل منهما.

٤. (رفض الفرض الرابع) حيث لم يثبت وجود فروق جوهرية بين طلاب وطالبات الجامعات السعودية في أسباب النسخ غير القانوني للكتب الجامعية (عند أي من المستويات المعنوية)، ويلخص الجدول رقم (٢) نتائج اختبارات الفروض:

الجدول رقم (٢) نتائج اختبارات فروض البحث

فروض البحث	مستوى المعنوية	نتيجة اختبار الفروض
الفرض الأول (حجم النسخ غير القانوني)	***	قبول
الفرض الثاني (صور النسخ غير القانوني)	**	قبول جزئي
الفرض الثالث (مستوى الوعي القانوني بحقوق الملكية الفكرية)		رفض
الفرض الرابع (أسباب النسخ غير القانوني)		رفض

(Significance Levels: *** (0.01), ** (0.05), and * (0.10

رابعًا: نتائج وتوصيات البحث:

أظهر البحث مجموعة من النتائج حول ظاهرة النسخ غير القانوني للكتب بالجامعات السعودية، وقد اقترحنا التوصية المناسبة لكل نتيجة كما يلي:

1. **النتيجة الأولى**: ارتفاع نسبة النسخ غير القانوني بين طلاب الجامعات السعودية، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث من حيث حجم وصور النسخ غير القانوني للكتب الجامعية، بمستويات أعلى لدى الذكور.

التوصية: إطلاق حملات توعوية تستهدف توعية الطلاب بالجامعات السعودية لمكافحة النسخ غير القانوني للكتب الجامعية، مع التركيز على الذكور بدرجة أكبر. كما توصي الدراسة أن تعلن كل جامعة على موقعها على الإنترنت وثيقة خاصة بالنسخ غير القانوني للكتب، بحيث يتضمن توعية الطلاب بالجزاءات التي يمكن أن تترتب على ذلك بالإضافة للجوانب الشرعية والأخلاقية.

2. **النتيجة الثانية**: الوعي المنخفض لدى طلاب الجامعات السعودية حول القوانين الخاصة بحقوق النشر، واحترام الملكية الفكرية.

التوصية: يجب على الجامعات السعودية تقديم دورات توعوية إلزامية لطلابها حول حقوق النشر والقوانين المتعلقة بالملكية الفكرية، ويمكن أن تتضمن هذه الدورات برامج تعليمية تفاعلية لتعريف الطلاب بعواقب النسخ غير القانوني وكيفية احترام حقوق المؤلفين، بالإضافة إلى المحتوى المناسب التوعوي عبر موقع الجامعة على الإنترنت وحساباتها الإلكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي.

3. **النتيجة الثالثة**: سهولة الوصول إلى النسخ الإلكترونية غير القانونية للكتب، ساعدت على انتشار ظاهرة النسخ غير القانوني للكتب بالجامعات السعودية.

التوصية: تطوير حلول تقنية مثل منصات رقمية معتمدة بالجامعة وميسرة لتوفير الكتب الأكاديمية بأسعار مخفضة أو مجانية للطلاب، بالتعاون مع دور النشر المحلية والدولية، مع تعزيز الرقابة على المواقع غير القانونية، والتأكيد على أهمية تعاون أعضاء هيئة التدريس في تحقيق هذا الهدف.

4. **النتيجة الرابعة:** عدم وجود تدابير صارمة داخل الجامعات لفرض حقوق النشر.

التوصية: يجب إنشاء لجان خاصة داخل الجامعات السعودية تتولى مراقبة ومكافحة انتهاكات حقوق النشر، وتطبيق عقوبات رادعة على الطلاب الذين يثبت تورطهم في النسخ غير القانوني،.وتؤيد الدراسة اعتبار النسخ غير القانوني للكتب الجامعية إحدى حالات الغش بالاختبارات إن لم يتم تصنيفها على أنها أخطر وأعلى جرما.

5. **النتيجة الخامسة:** الاعتقاد السائد بين الطلاب بأن النسخ غير القانوني هو حل لمشاكل ارتفاع أسعار الكتب.

التوصية: من الضروري أن تعمل الجامعات مع دور النشر والمؤسسات التعليمية على توفير بدائل قانونية منخفضة التكلفة للطلاب، مثل النسخ الرقمية المرخصة أو الوصول المفتوح إلى المحتويات العلمية. كما يجب على الجامعات الاهتمام بنشر الوعي الثقافي والقانوني والأخلاقي لتصحيح هذا الاعتقاد السائد، ويجب على الجامعات بحث بدائل تقديم الدعم للطلاب والطالبات، وتعزيز عمليات تمويل طباعة الكتب الجامعية بسعر التكلفة للمؤلفين لتخفيض أسعار الكتب الجامعية.

6. **النتيجة السادسة:** بعض أساتذة الجامعات يغضون الطرف عن استخدام الطلاب للكتب غير القانونية.

التوصية: يجب تعزيز دور أعضاء هيئة التدريس في التوعية بأهمية احترام حقوق النشر، مع وضع إرشادات داخلية لكل كلية تفرض على الأساتذة استخدام مواد

مرخصة وتوجيه الطلاب نحو المصادر القانونية.

7. **النتيجة السابعة:** نقص التنسيق بين الجامعات والهيئات الحكومية لمكافحة النسخ غير القانوني.
التوصية: يجب تعزيز التعاون بين الجامعات السعودية والهيئة السعودية للملكية الفكرية ووزارة التعليم لتطوير استراتيجيات مشتركة لمكافحة النسخ غير القانوني وتعزيز تطبيق القوانين.

8. **النتيجة الثامنة:** عدم وجود حملات إعلامية فعالة للتوعية بأضرار النسخ غير القانوني.
التوصية: يجب إطلاق حملات إعلامية مشتركة بين الجامعات ووسائل الإعلام المحلية تهدف إلى توعية الطلاب وأعضاء المجتمع الأكاديمي بأضرار النسخ غير القانوني على مستوى البحث العلمي والتطور الفكري.

9. **النتيجة التاسعة:** ضعف تشجيع الطلاب على الابتكار والإبداع في المواد التعليمية، مما يجعل من عمليات النسخ غير القانوني أمرًا مقبولًا لديهم، كما يقلل من إدراك أهمية الملكية الفكرية وقيمتها.

التوصية: يجب على الجامعات توفير بيئات تشجع الطلاب على الابتكار وتقدير حقوق المؤلفين، من خلال برامج تعليمية تعتمد على البحث العلمي والتطوير الذاتي مع استخدام المصادر الأكاديمية القانونية.

خامسًا: خلاصة البحث:

من خلال دراسة ظاهرة النسخ غير القانوني للكتب العلمية بين طلاب الجامعات السعودية، يتضح أن هذه الظاهرة تتطلب معالجة متعددة الأبعاد تشمل الجوانب التشريعية، والتوعوية، والاقتصادية، مع التركيز على الأطر القانونية. ينبغي على الجامعات السعودية والحكومة التعاون لتوفير بدائل قانونية وميسورة للطلاب، بالإضافة إلى تطوير برامج تعليمية متكاملة تهدف إلى رفع الوعي حول حقوق النشر وتعزيز احترام الملكية الفكرية. علاوة

على ذلك، فإن تطبيق القوانين بحزم وتحديثها باستمرار لتتناسب مع التحديات الجديدة، يمثل جزءًا أساسيًّا من الحل. ويتضح من نتائج البحث أن النظام القانوني الحالي يوفر حماية أساسية لحقوق النشر، لكنه يواجه تحديات تتعلق بتطبيق هذه الحماية في ظل التغيرات التكنولوجية وتزايد حالات النسخ الرقمي.

ويُبرز البحث ضرورة تحسين التشريعات القانونية وتطوير آليات الرصد والمتابعة لمواكبة التطورات التكنولوجية وضمان تطبيق فعال للقوانين، كما يؤكد البحث على أهمية تعزيز التوعية القانونية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير سياسات جامعية واضحة لمراقبة استخدام المواد الأكاديمية، وتظهر النتائج أيضًا أن تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية وتحسين برامج التدريب يمكن أن يسهم في تحسين حماية حقوق النشر في المملكة، ويجب أن يكون هناك تركيز على تطوير استراتيجيات تقنية لمكافحة النسخ غير القانوني وزيادة الوعي بأهمية حقوق النشر، كما تتوافق التوصيات مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال تعزيز جودة التعليم والأمانة الأكاديمية، فمن خلال تنفيذ التوصيات المقترحة، يمكن أن تسهم المملكة في تحقيق أهدافها التعليمية وتوفير بيئة تعليمية أكثر نزاهة وابتكارًا.

سادسًا: اتجاهات البحث المستقبلية:

تشمل الاتجاهات المستقبلية دراسة فعالية التعديلات التشريعية المقترحة، وتحليل تأثير التكنولوجيا على حقوق النشر، وتقييم برامج التوعية القانونية؛ إذ يمكن أن تسهم هذه الدراسات في تحسين الأطر القانونية وتوفير حلول مبتكرة للتحديات المتزايدة في مجال حماية حقوق النشر. ويقدم هذا البحث أساسًا قويًّا لمواصلة العمل على تعزيز حماية حقوق النشر ومكافحة النسخ غير القانوني، مما يعزز من جودة التعليم ويساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة.

سابعًا: مراجع البحث:

1. المراجع العربية:

1. الهيئة السعودية للملكية الفكرية. ٢٠٢٠. القواعد التنفيذية لحقوق المؤلف. تاريخ الوصول ٢٠٢٤. https://www.saip.gov.sa/en/.
2. ـــــ. ٢٠٠٣. نظام حقوق المؤلف. تاريخ الوصول ٢٠٢٤. https://www.saip.gov.sa/ar/.
3. خالد عبدالله العقيف. ٢٠١١. «حماية حقوق الملكية الفكرية»، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية ١-٩٨. https://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/51830.
4. طارق عويض السواط. ٢٠٢١. «أسباب السرقة العلمية في الأوساط الأكاديمية برسائل الماجستير والدكتوراه لدى طلاب الدراسات العليا بالجامعات السعودية». المجلة الدولية للتعليم الإلكتروني ٤(٣): ٤٥٥-٤٧٤. doi:https://doi.org/10.21608/ijel.2021.211786.
5. عبدالله بدوي الزهراني. ٢٠٢٤. «النسخة الخاصة كاستثناء على حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة». مجلة البحوث الفقهية والقانونية ٤٧(٤٧): ١٠٧١-١١١٨. doi:https://doi.org/10.21608/jlr.2024.316344.1508.
6. علياء محمد الغايش. ٢٠٢٤. «حماية حقوق المؤلف لمصنفاته عبر الإنترنت في ظل قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري ونظام حماية حقوق المؤلف السعودي». مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور ٩(١): ٩٢٧-٩٩٦. doi:https://doi.org/10.21608/jcia.2024.371783.
7. فوزية أحمد فلاتة. ٢٠٢٠. «نحو استراتيجية مقترحة لتفعيل دور الجامعات السعودية في تعزيز المواطنة الرقمية لطلابها». مجلة كلية التربية بالمنصورة ١١٠ (١): ١٩٧-٢٤٥.
8. مذكر سحمي السبيعي. ٢٠٢٠. «نحو رؤية استراتيجية لمكافحة الإرهاب السيبراني : دراسة ميدانية على مراكز المعلومات والتقنية في الجامعات السعودية بمدينة الرياض». المجلة السعودية للقانون ١-١٤٧. https://repository.nauss.edu.sa/han-

.dle/123456789/66719

9. مسلم عبيد الرشيدي. ٢٠٢٤. «قواعد التمييز بين السرقات الأدبية قديما وحديثا». مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٠: ١-٣٢. https://journals.iu.edu.sa/ALS/Main/Article/5573.

10. وزارة التجارة. ٢٠١٨. «تقرير حقوق الملكية الفكرية في المملكة العربية السعودية». وزارة التجارة والاستثمار (الرياض). تاريخ الوصول ٢٠٢٤. https://mc.gov.sa/ar/pages/default.aspx.

11. وزارة التعليم. ٢٠٢١. سياسة حقوق النشر للجامعات السعودية. تاريخ الوصول ٢٠٢٤. https://moe.gov.sa/ar/pages/default.aspx.

12. وزارة الثقافة والإعلام. ٢٠٢١. الدليل الإرشادي لحقوق المؤلف في السعودية. تاريخ الوصول ٢٠٢٤. https://www.moc.gov.sa/.

13. وزارة العدل. ٢٠١٩. التشريعات المتعلقة بحقوق النشر في المملكة. تاريخ الوصول ٢٠٢٤. https://www.moj.gov.sa/ar/pages/default.aspx.

2 .المراجع الأجنبية:

1. Abdelkader, O. A., and A. A. Abdelkader. 2019. “The Concept of Pink Marketing: A meta-analysis from The Gender Differences Prespective.” Journal of Theoretical and Applied Information Technology, Vol. 97, No. 10, 2761-2774. https://www.jatit.org/volumes/Vol97No10/10Vol97No10.pdf.
2. Abdelkader, Osama Ahmed. 2017. “Significant concerns influence online pro bono volunteering of faculty members.” Computers in Human Behavior 73 (C): 547-553. doi:https://doi.org/10.1016/j.chb.2017.03.072.
3. Abdelkader, Osama. 2021. “Impacts of perceived-value and key features of distance education on marketing-students’ overall-satisfaction.” Elementary Education Online

20 (4): 3232-3244. doi:https://doi.org/10.17051/ilkonline.2021.04.368.

4. Adomako, S., & Tran, MD. 2024. "Intellectual property rights protection and sustainable innovation performance: The mediating role of technology spillover." Sustainable Development 1-13. doi:https://doi.org/10.1002/sd.3220.
5. Alghamdi, H.D. 2023. "Saudi Efforts to Protect Intellectual Property Rights." Journal of Law and Political Sciences 36 (1): 186-154.
6. Alsaleh, M., Abdul-Rahim, A.S., & Yuan, Y. 2024. "Evolution through intellectual property rights in the aquaculture sector: reshaping aquaculture production networks." Environment Development and Sustainability 1-28. doi:https://doi.org/10.1007/s10668-024-05242-9.
7. Chen, D., & Chen, S. 2024. "Promoting corporate independent innovation through judicial protection of intellectual property rights." China Economic Quarterly International (4(3)): 167-181. doi:https://doi.org/10.1016/j.ceqi.2024.09.002.
8. Feldman, R. 2024. "Paucity of intellectual property rights information in the US biologics system a decade after passage of the Biosimilars Act." PLOS Medicine (21(4)). doi:10.1371/journal.pmed.1004381.
9. Gyedu, S., Tang, H., & Kissi, G.D. 2024. "The Relationship Between Intellectual Property Rights, Innovation, and Economic Development in the G20 and Selected Developing Countries." Journal of the Knowledge Economy 1-34. doi:https://doi.org/10.1007/s13132-024-01859-3
10 - Izyumenko, E. 2024. "Intellectual Property in the Age of the Environmental Crisis: How Trademarks and Copyright Challenge the Human Right to a Healthy Environment." IIC-Inter-

national Review of Intellectual Property and Competition Law (55): 864-900. doi:https://doi.org/10.1007/s40319-024-01478-0.

11 - Luo, Q.F., & Zhao, X. 2024. "Exploring the optimal boundaries of intellectual property rights and environmental regulation for enhancing technological innovation: A perspective of boundary effects in China." Technology Analysis & Strategic Management. doi:10.1080/09537325.2024.2405575.

12 - Nguyen, TT, Duong, TH, & Truong, TMA. 2024. "The impact of trust on intellectual property right protection: A cross-national study." Journal of Economics and Development (26(1)): 67-80. doi:https://doi.org/10.1108/JED-05-2021-0063.

13 - Nie, S. 2024. "Does intellectual property rights protection matter for low-carbon transition? The role of institutional incentives." Economic Modeling (140). doi:10.1016/j.econmod.2024.106842.

14 - Viglioni, MTD, Calegario, CLL, & Bruhn, NCP. 2024. "Foreign direct investment and environmental degradation: Can intellectual property rights help G20 countries achieve carbon neutrality?" Technology in Society (77): 102501. doi:https://doi.org/10.1016/j.techsoc.2024.102501.

15 - Xu, RX, Yang, YB, & Zheng, ZJ. 2024. "Intellectual property rights, taxation, and firms' innovation: theory and evidence from China." Journal of Economics (142(1)): 81-109. doi:10.1007/s00712-023-00853-8.

16 - Zaman, K. 2024. "Decolonizing Human Rights Law in Global Health - the Impacts of Intellectual Property Law on Access to Essential Medicines: A Perspective from the COVID-19 Pandemic." Asian Journal of International Law. doi:10.1017/S2044251323000747.